الأمم المتحدة

A/59/165 (Part I)/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
19 October 2004
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والخمسون

البندان ٦٢ و ٦٨ من جدول الأعمال

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط

خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام

إضافة*

المحتويات

الصفحة

الردود الواردة من الحكومات ٢

مصر ٢

* ورد هذا الرد بعد تقديم التقرير الرئيسي.

291004 291004 04-56177 (A)

0456177

الردود الواردة من الحكومات

مصر

[١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤]

١ - إن التزام مصر بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط التزام لا يرقى إليه الشك. وقد أدرج البند المعنون ''إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط'' لأول مرة في جدول أعمال الجمعية العامة في عام ١٩٧٤، بناء على طلب جمهورية إيران الإسلامية ومصر. ومنذ ذلك التاريخ، والجمعية العامة تعتمد سنويا قرارا بشأن هذه المسألة بتوافق الآراء، أي منذ عام ١٩٨٠. وواصلت مصر على مر السنين الاضطلاع بدور قيادي ثابت في الدعوة إلى هدف تخليص منطقة الشرق الأوسط من خطر الأسلحة النووية.

٢ - وبرهنت مصر، بوصفها دولة طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وطرفا موقِّعا على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بليندابا)، برهنت بوضوح كامل عن رفضها للخيار النووي لما يشكله من خطر كبير على السلام والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط. واليوم، تلاحظ مصر أنه بينما أصبحت جميع دول الشرق الأوسط أطرافا في معاهدة عدم الانتشار النووي، فمما يؤسف له أن إسرائيل لا تزال متمادية في تجاهلها النداءات المتكررة لانضمامها إلى المعاهدة وإخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، مديمة بذلك اختلالا خطيرا في التوازن في المنطقة.

٣ - وما الأهمية التي أولاها مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٠، لمسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، إلا دليل على التزام المجتمع الدولي بإنشاء هذه المنطقة في الشرق الأوسط. وفي إطار متابعة القرار الذي اعتمده مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها بشأن الشرق الأوسط في عام ١٩٩٥، أعاد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ بالإجماع في وثيقته الختامية تأكيد أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار وبإخضاع جميع مرافقها النووية إلى الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبالفعل، ورد في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ ما يلي:

''... يشير المؤتمر إلى أنه في الفقرة ٤ من منطوق القرار المتعلق بالشرق الأوسط المعتمد في عام ١٩٩٥ 'يطلب إلى دول الشرق الأوسط التي لم تنضم بعد

إلى المعاهدة، جميعها دون استثناء، أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن وأن تخضع مرافقها النووية لكامل نطاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية'. ولاحظ المؤتمر في هذا الصدد أن التقرير الذي أعدته الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط (NPT/CONF.2000/7) يذكر أن العديد من الدول انضم إلى المعاهدة وبهذه الانضمامات تصبح جميع دول منطقة الشرق الأوسط، باستثناء إسرائيل، من الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويرحب المؤتمر بانضمام هذه الدول ويؤكد مجددا أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار ووضع جميع مرافقها النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الشاملة في تحقيق الهدف المتمثل في الوصول إلى الانضمام الشامل للمعاهدة في الشرق الأوسط''. (NPT/CONF.2000/28, Part 1 and 2 ، الفرع المعنون ''المادة السابعة''، الفقرة ١٦).

٤ - وتقر مصر بأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط مهمة صعبة. وبالفعل، فإن لكل منطقة خصائصها، ويجب مواءمة كل منطقة لتتلاءم مع تلك الخصائص. بيد أن مصر لا تشاطر الرأي القائل بأن إقامة سلام شامل بنَّاء وعلاقات سياسية واجتماعية كاملة فيما بين جميع دول المنطقة شرط أساسي للشروع في مفاوضات بشأن إنشاء هذه المنطقة. فإذا كان مثل هذا الادعاء صحيحا، فما كان يمكن أن تشرع الأطراف في إجراء مفاوضات بشأن معاهدة تلاتيلولكو أو حتى معاهدة بليندابا. ومما يدعو إلى الأسف أن الصراعات لا تزال دائرة رحاها في مختلف أجزاء أفريقيا حتى يومنا هذا، ومع ذلك لم تتذرع الأطراف بهذه الصراعات كأسباب لمنع المفاوضات بشأن إنشاء منطقة أفريقية خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا. وترى مصر أن التجربة أثبتت إن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في مناطق التوتر والصراع، تساعد بالفعل على تخفيف حدة التوترات، ومنع نشوب الصراعات وبناء علاقات سلمية وتعاون متبادل.

٥ - ولإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أي مكان في العالم، يجب أن يكون هناك التزام إقليمي بهذا الهدف. كما يشهد على ذلك اعتماد الجمعية العامة سنويا لقرار بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط بتوافق الآراء، واعتماد لجنة نزع السلاح في دورتها الموضوعية لعام ١٩٩٩ لمبادئ توجيهية بتوافق الآراء، بشأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات تتفق عليها دول المنطقة المعنية بحرية. فمثل هذا الالتزام قائم في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، تلاحظ مصر مع الارتياح، أن هناك اتفاقا على وجوب تشجيع إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وكذلك إنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل. وترى مصر أن من الضروري

ترجمة هذه الالتزامات إلى إجراءات ملموسة حتى تؤثر على عملية السلام في الشرق الأوسط بصورة واضحة وإيجابية.

٦ - بيد أنه في حين تواصل مصر تقديم قرارها السنوي المعنون ''إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط''، فإنه لا يسعها إلا أن تلاحظ أن اعتماد القرار بتوافق الآراء يعوزه التزام مماثل بتوافق الآراء بتنفيذه. وبالفعل فإن أعضاء الأمم المتحدة ليسوا جميعا ملتزمين فيما يبدو باتخاذ إجراءات فعالة من أجل تخليص الشرق الأوسط من الأسلحة النووية. ولم تتخذ سوى خطوات ملموسة قليلة، من أجل تحقيق أهداف القرار. ولا تزال الحالة على ما هي، بالرغم من التزام المجتمع الدولي مجددا بقضية عدم الانتشار في العالم على إثر الأحداث الإجرامية والمأسوية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

٧ - إن ربط إجراء مفاوضات بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط بقائمة من الشروط التي لا نهاية لها، لدليل على فشل هذه المفاوضات. وترى مصر أن الشرط الأساسي الوحيد للشروع في مفاوضات بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط هو أن تكون لدول المنطقة الإرادة السياسية اللازمة لتجلس معا وتشرع في إجراء المفاوضات. ولا تشاطر مصر الرأي الذي يعتبر إن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط إجراء الهدف منه إنهاء عملية السلام فقط. فإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، تشكل في حد ذاتها تدبيرا هاما من تدابير بناء الثقة والمصالحة السياسية. وعلاوة على ذلك، فإن القول بوجوب إقامة علاقات سلام كاملة قبل البدء في محادثات بشأن هذه المنطقة، والإصرار في الوقت نفسه على الاحتفاظ بالخيار النووي، رأيان متناقضان. ففي منطقة سريعة التأثر مثل الشرق الأوسط، لا يمكن تحقيق سلام قوي ودائم، إذا ظل الخطر النووي مخيما على المنطقة.

٨ - وقد أولى المجتمع الدولي اهتماما كبيرا بالقضايا الحديثة المتعلقة بالانتشار النووي، متوخيا أحيانا نهجا جديدة، ومخصصا دائما قدرا كبيرا من الموارد لهذه المهمة. ومع ذلك فإن إسرائيل، لا تولي اهتماما كافيا بل توجه إليها نداءات شفوية تعوزها الحماسة لتلتزم بالمعاهدة وتطبق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٩ - وستواصل مصر العمل من أجل تحقيق هدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في أقرب موعد ممكن، استنادا إلى نتائج المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠. وستواصل أيضا المبادرة التي قدمتها في نيسان/أبريل عام ١٩٩٩، والمتعلقة بإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل. وستواصل في هذا الصدد الحصول على دعم المجتمع الدولي ودعم جميع الجهات الملتزمة بتخليص العالم، على الصعيدين

الإقليمي والعالمي، من خطر الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، استجدت التطورات التالية منذ اتخاذ الجمعية العامة القرار ٥٨/٣٤:

(أ) في ١٠ و ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، قامت أتاليزا غيانيلا، الممثلة الشخصية لأمين عام مجلس الاتحاد الأوروبي المعنية بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل والممثلة السامية للسياسة الخارجية والأمنية، بزيارة القاهرة لإجراء محادثات ثنائية. وتناولت المحادثات المسائل المتعلقة بتحديد الأسلحة وعدم الانتشار فيما يتعلق بالشرق الأوسط وإيجاد وسائل ممكنة لإحراز تقدم بشأن هذه المسائل في المنطقة، وذلك ضمن إطار عملية برشلونة؛

(ب) وفي ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤، قام المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بزيارة القاهرة واجتمع مع وزير خارجية مصر. ووضع المدير العام الخطوط العريضة لإمكانية الدعوة عملا بالبيان الرئاسي الذي أيده المؤتمر العام للوكالة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، إلى عقد منتدى يمكن للمشتركين فيه من الشرق الأوسط والأطراف المهتمة الأخرى الاستفادة من خبرات المناطق الأخرى، في بعض مجالات منها بناء الثقة المتصل بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وأشار وزير الخارجية إلى قبول مصر، من حيث المبدأ، لهذا المقترح. وحدد التقرير المقدم من المدير العام إلى المؤتمر العام للوكالة في دورته الثامنة والأربعين (GC(48)/18) اعتزام المدير العام الخطوط العريضة لتنظيم هذا المنتدى، استنادا إلى المشاورات التي أجراها والأمانة؛

(ج) واتخذت جامعة الدول العربية، في دورتها العادية ١٢٢ المعقودة على المستوى الوزاري في القاهرة في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، القرار ٦٤٤٥ الذي أحاطت فيه علما بالتقدم الذي أحرزته لجنتها الفرعية الفنية في صياغة معاهدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وطلبت إلى اللجنة الفرعية الفنية أن تواصل الوفاء بولايتها بغية إنجاز مشروع المعاهدة في أقرب موعد ممكن.